مجلس الأمن وغاز الكلور

■ حميدي العبدالله

أقرّ مجلس الأمن الدولي الأسبوع الماضي بالإجماع قراراً حمل الرقم 2235 يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بالتنسيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية تقديم تقرير وتوصيات في غضون عشرين يوماً على إنشاء آلية تحقيق مشترك، يتمّ بموجب هذه الآلية تشكيل لجنة لمدّة سنة واحدة مع إمكانية التمديد لها، للتحقيق في الهجمات التي تمّ استخدام السلاح الكيماوي فيها في سورية، ويكون من سلطات لجنة التحقيق تحديد الأفراد والهيئات والجماعات والحكومات التي يشتبه في تورّطهم ومسؤوليتهم وارتكابهم، أو المشاركة في استخدام الأسلحة الكيماوية في سورية، بما في ذلك غاز الكلور، أو أيّ مواد كيماوية سامة أخرى. ويطالب القرار الحكومة السورية وجميع الأطراف الأخرى في سورية التعاون مع الخبراء في لجنة التحقيق وتوفير إمكانية الوصول الكامل إلى جميع المواقع والأفراد والمواد ذات الصلة في سورية للمحققين في اللجنة المشتركة، كما يدعو القرار الدول الأخرى إلى تقديم أيّ معلومات لديها حول المسؤولين والمشاركين في استخدام المواد الكيماوية كأسلحة في سورية.

هذا القرار الذي أقرّ بإجماع الدول الأعضاء في مجلس الأمن بما فيها روسيا والصين وفنزويلا وهي دول صديقة لسورية، ما كان لها أن تصوّت على هذا القرار لو كان كيدياً وهدفه النيل من الدولة السورية، لكن ذلك لا يمنع من تسجيل ملاحظتين حول هذا القرار. الملاحظة الأولى، ليس ثمة ضمانة أكيدة بعدم استغلال فريق التحقيق الدولي، إذا لم يكن هناك مشاركة فعّالة لخبراء من دول تضمن عدم تواطؤ خبرائها مع أي جهات تريد حرف التحقيق، ومواكبة دقيقة وفعّالة من قبل أعضاء مجلس الأمن، لا سيما روسيا والصين، لأعمال فريق التحقيق، لأنّ مؤسسات الأمم المتحدة مليئة بالعناصر المرتبطة بالاستخبارات الغربية، ولا يمكن الوثوق بنزاهة وحيادية أيّ تحقيق يجربها المحققون والخبراء من دون مثل هذه المواكبة التي تشدّد الرقابة والمساءلة حول عمل لجنة التحقيق، وتضمن شفافية ونزاهة هذه اللجنة.

الملاحظة الثانية، سيكون من السهل الحصول على تعاون الحكومة السورية مع بعثة التحقيق الدولية، وستمكن الحكومة السورية عناصر البعثة من الوصول إلى أيّ شخص أو هيئة أو موقع يساعدها على إنجاز مهامها. لكن من يضمن تعاون التنظيمات المسلحة، ولا سيما التنظيمات الإرهابية مثل «داعش» و«جبهة النصرة» و«أحرار الشام» وغيرهما من تشكيلات تنظيم «القاعدة»، وهذه التشكيلات جميعها تعلن جهاراً نهاراً عداءها للأمم المتحدة ومؤسساتها، وبالتالي لن تتعاون ولن تسهل الوصول إلى الأشخاص والمواقع التي هي تحت سيطرتها، فكيف يمكن للتحقيق في هذه الحالة أن يصل إلى نتائج عملية وأن لا يكون امتداداً لتجارب سابقة، أيّ استخدام المعايير المزدوجة كما هو حال الأمم المتحدة في كلّ مقارباتها لمضاعفات النزاع في أنحاء مختلفة من العالم.

السعودية: اللبيب من الإشارة يفهم!

لا يختلف اثنان على أنّ شيئاً جديداً بدأ يلوح في أفق السياسية السعودية منذ زيارة ولي ولي العهد وزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان إلى روسيا، وأنّ هناك متغيّرات تطبخ على نار تبيّن اليوم أنها حامية جداً، وتستعدّ في أيّ لحظة للإعلان عن تموضعات جديدة أهمّها ما يخصّ الحلّ السياسي في سورية، وهو اليوم حديث الأروقة السياسية والديبلوماسية بشكل مغاير لكلّ المحاولات السابقة والسبب «سعودي».

من البوابة الروسية يعلن السعوديون القناعة أولاً والاستعداد ثانياً لمدّ اليد في حلّ الأزمة السورية. والتوصل فيها لحلول جدية، فالقناعة اليوم انبثقت بعدما تأكد للرياض سقوط سبل تحقيق أهدافها في الأرض السورية وفقد الأمل من تغيير الحكم بعد خمس سنوات من الأزمة، وبث كلّ ما من شأنه تأزيم الأوضاع وإسقاط نظامها عسكرياً وسياسياً.

وقد جاءت هذه القناعة بعد يقين سعودي بأنّ متغيّرات كبرى تطرأ على نظامها الحاكم هي الأخرى التي باتت تحتسب اهتزازه يوماً بيوم بعد وفاة الملك عبدالله، ومن ثمّ الحرب التي بدأتها في اليمن من دون ان ترى سبيلاً لوقفها، فهي اليوم بعد خمسة أشهر تقريباً دولة إقليمية كبرى غير قادرة على وقف حرب شنتها على فئة من أهل اليمن طالبت بحقوقها في المشاركة بالسلطة، تعرف السعودية انّ حاجتها للدول الوسيطة أكبر من حاجة الدول اليها اليوم من أجل إيقاف هذه الحرب بصورة تحفظ مكانتها التي أصبح مشكوكاً فيها في جوارها.

اما الأهمّ فهي القناعة التي أرساها التحوّل الأكبر على صعيد العلاقة الإيرانية مع الدول الغربية، وخصوصاً اميركا بعد توقيع الاتفاق مع طهران، وهي ترى التوجه الاميركي شبه الواضح نحو التطبيع السياسي مع إيران لفتح آفاق حلول معها تحدّث عنها الرئيس أوباما جراء حلّ الملف النووي، وابرز هذه الملفات سورية، وما على السعوديين في هذه الحال سوى أن يطرحوا على أنفسهم السؤال التالي: «إذا كان الأميركيون وحلفاؤهم يتوجهون نحو إيران فكيف يمكن ان نختار عزلة غير محسوبة النتائج فيما الأزمات تتفاقم والإرهاب يتربص»؟.

التوجه الاميركي نحو إيران من اجل الحلّ في سورية قابله توجه سعودي نحو موسكو من أجل حلّ في سورية ايضاً بغضّ النظر عن إعلان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في موسكو ما ردّده لافروف عن موقف الرياض الثابت تجاه الأسد، إلا أنّ كلّ هذا لا يخفي فكرة التقرّب من روسيا من أجل النزول من أعلى الجبل تدريجياً، وكأن اعلان لافروف ثبات الموقف السعودي بلسانه يمثل تبنياً روسياً لتسهيل الأمور رغم صعوبتها التي تكفلت روسيا بتذليلها بقرار سعودي واضح.

الحلّ السياسي في سورية يطبخ على نار حامية، وإذا كانت السعودية تعلن ثبات موقفها تجاه الأسد، فإنّ السعودية أيضاً تعرف موقف روسيا من الرئيس الأسد أيضاً، واللبيب من الإشارة يفهم!

«توب نيوز»

إلى تونس

– منذ ثلاث سنوات كانت آخر زيارة لتونس وكانت قد مرت سنة ونصف السنة على ثورتها، والتقيت بنخبها ورموزها ومنهم من صاروا شهداء كشكري بلعيد ومحمد البراهمي.

– تونس الثورة وحدها تستحق وصفها بذلك لأنها كانت المفاجأة التي تنبّه لها دعاة الفوضى البناءة، فاغتصبوها وصمّموا مثيلاتها لما أسموه بـ«الربيع العربي».

– تاهت الثورة في تونس، فيما ضاعت أو زوّرت أو صنعت غبّ الطلب في غيرها.

– بالنسبة لنا كلّ بوصلة للقياس كانت وستبقى فلسطين.

– وفقاً لهذه البوصلة لم يتغيّر موقع تونس من فلسطين في زمن الثورة عن زمن النظام السابق ولا تغيّر موقعها في التحالفات.

– إذا لم تنجز الثورة مهمة الاستقلال الوطني.

– مزيد من حرية التعبير والتمثيل السياسي للمعارضة يعنيان ضعف الدولة المركزية ولكن التابعة، فينشط الإرهاب كما تنشط الأحزاب وتصير الطريق سالكة للحرب الأهلية.

– صدّرت تونس مقاتلين إلى سورية بدلاً من فلسطين.

– فلسطين تحسم هوية الدول المستقلة في بلادنا العربي لأنها خير الشعوب الممنوع.

– تونس تحتاج إلى تجديد استقلالها بشجاعة عنوانها المقاومة، والتصحيح مع سورية وصولاً إلى فلسطين...

التعليق السياسي

نحو موقف شعبي لمقاومة الإرهاب...

■ محمد ح. الحاج

ما يقرب من نصف سكان سورية أصبحوا نازحين ومهجرين، الأغلبية في المناطق الآمنة تحت سيطرة الدولة، والبعض في الأردن وتركيا لجأوا تحت ضغط الدعاية الموجهة بأنّ الدولة تضرب بلداتهم وتستهدفهم، والبعض إلى لبنان لنفس الأسباب أو بسبب ما أشيع عن معونات ومساعدات مالية وأحلامٍ وردية وزعها أزلام «المستقبل» ومن يضمرون موقفاً عدائيا تجاه شعب سورية والدولة السورية لغايات في نفس يعقوب، ولا يجب تجاهل عوامل التوظيف السري للأدوات من قبل الصهيو – ماسونية الدولية واستهدافها الدائم لوجود سورية أرضاً وشعباً.

تهجّرت أكثرية سكان درعا ومحيطها نحو الجنوب وبدأت رحلة التسوّل الأردنية على حسابهم والمتاجرة بهم، وتهجّرت أغلبية سكان الرقة بعد دخول «داعش» إلى باقي المدن السورية في الداخل والساحل حتى ضاقت بهم الأماكن مع أمثالهم من دير الزور، وحلب تهجّر سكان أحيائها المحيطة بسبب انتشار المسلحين من كل الفصائل، وخصوصاً «داعش» و«النصرة» وصمد سكانها الباقون في أحيائهم رغم تعرّضهم لمدافع جهنم والصواريخ التي ترسلها تركيا لـ«نصرة» الشعب السوري، ومؤكد أنّ التمويل من قطر والسعودية، كذلك حصل في إدلب... مئات الآلاف في مراكز الإيواء التي أقامتها السلطات في دمشق وباقي المحافظات، وأغلبها مدارس سيضطر طلابها إلى الدوام في مدارس أخرى وسيتمّ تطبيق نظام الدوامين في هذه المدارس لاستمرار توفير الإقامة للمهجرين من قرى الغوطتين وبلدات دوما وحرستا وعربين وغيرها، ودخان الحلول الأبيض لم ينطلق بعد!

لم تتوقف عمليات التهجير، بل، زادت وتيرتها بدخول «داعش» مدينة تدمر التي خرج أغلب أهلها فهاموا على وجوههم بكلّ الاتجاهات وحيث سمحت لهم الظروف، منهم من وصل دمشق أو حمص، وبعضهم تمّ توجيههم قسراً إلى الرقة، وجزء لجأ إلى المنطقة الأقرب – القريتين، ولأنّ العيش في الرقة لا يُطاق توجه البعض تحت الخطر عابراً الحدود الشمالية ليصلوا إلى غازي عنتاب أو غيرها، البعض تمّ سلبه ما يملك والبعض وقع بين أيدي العصابات والحكاية لا تنتهي عند محاولات الخروج من تركيا باتجاه أوروبا وأنشطة عصابات التهريب متعدّدة الجنسيات وغرق الكثير من الشباب السوري في البحر المتوسط... مآسي لم يحسب السوري لها حساباً من قبل.

من جديد يتسلل «داعش» إلى منطقة القريتين، وتفيد معلومات مؤكدة أنّ السكان بدأوا بالخروج منذ الساعات الأولى لدخول «داعش» ومعهم من كان يلوذ بهم من سكان تدمر، «داعش» منعتهم من التوجه نحو حمص أو دمشق، والطريق الوحيد المسموح نحو الشرق، تدمر، ومناجم الفوسفات، هذا بالنسبة للسكان المحمديين، أما المسيحيون السريان فقد تمّ حجزهم، وتفيد التقديرات بأنّ حوالي مائة عائلة تحت الإقامة الجبرية، تخيّرهم «داعش» بين دفع الجزية المقدرة بأربعين ألف ليرة سورية سنوياً للفرد أو الدخول في الإسلام واتباع دورة استتابة (تأهيل ديني)، وقد أفادني أحد السكان بأنّ البلدة أصبحت شبه فارغة، وأنّ الدواعش يعيثون فيها فساداً كما فعلوا في تدمر حيث وضع معتمد العقارات لدى التنظيم يده على بيوت الذين اعتبروهم مع الدولة من موظفين مدنيين وعسكريين، صادروا تجهيزات المشافي والعيادات الخاصة والمراكز الحكومية بكل ما فيها، «داعش»... الموت القادم من الشرق، يقول بعض السكان ربما متأثرين بالمسلسل التلفزيوني الذي حمل نفس الاسم.

البيئات التي احتضنت التنظيمات الارهابية بكلّ مسمّياتها كانت معبّأة وجاهزة لاستقبال الأفكار المطروحة لأنها بيئات على أطراف التعصّب أو هي تمثله بالذات، وقد استمرّ احتضانها له زمناً غير قليل وكان للإعلام دوره الفاعل، لكن، وبعد ما يقرب من خمس سنوات بدأت أبعاد اللعبة تتكشف وممارسات العصابات تفضح حقيقتها، وهذا ما دفع بهذه البيئات إلى التقلص والانكماش ومحاولة التنصل من العصابات المتواجدة على ساحتها، بعض أبناء هذه البيئات غادر المنطقة طالباً حماية الدولة، والبعض الآخر بقي خوفاً على ما يملك حيث تصادر العصابات أملاك الغائبين وتوزعها على المرتزقة القادمين من مختلف الأصقاع، وهو إجراء يساهم في زيادة النقمة، من هنا يمكن القول بتغيّر وانتقال البيئة الشعبية واستعدادها لبدء مقاومة هذه العصابات، ولكن، لا بدّ من تنظيم وتأطير هذه المقاومة ووضعها في سياق العمل الجادّ والانتقال بها لتطويرها من مرحلة النقمة إلى مرحلة التنظيم والتدريب فالانتقال إلى مرحلة المواجهة، وهذا العمل هو من مهام الأحزاب والهيئات والمنظمات الاجتماعية الوطنية التي يجب أن تستشعر الخطر وعليها تجهيز نفسها لاتخاذ موقف دفاع عن النفس، في سياق الدفاع عن الوجود والوطن.

تبلور على الساحة العراقية «الحشد الشعبي» لمقاومة تنظيم داعش التكفيري، ولكن هذا الحشد ينقصه التدريب والتأهيل وربما أسباب أخرى قد يكون أهمّها القيادة المؤهلة والتراتبية والقدرة على وضع الخطط والخطط البديلة، مع ذلك فهذا الحراك يعطي صورة حقيقية عن ضيق الشعب بسلوك العصابات الإرهابية ومحاولته تشكيل رديف للجيش على أن لا يعتبر نفسه البديل.

وعلى ساحة الشام تشكلت مجموعات (اللجان الشعبية) ثم (الدفاع الوطني) وغيرها، لكنها تحت قيادات مختلفة وقد تكون في بعض الأحيان متنافرة، ويعود ضعف أدائها وتأثيرها على الساحة إلى انعدام القيادة الموحدة، والانضباط، وكذلك الخطط حيث تمارس في أغلب المواقع اعتباطياً على طريقة (هبّة عرب) تخسر الكثير من عناصرها، ومواقعها في مقابل تنظيمات إرهابية يتوفر لها دعم خارجي وخطط واستطلاع واتصالات متطورة، وفي حين بدأ «الحشد الشعبي» العراقي يخضع لقيادة موحدة وينسّق مع قيادة الجيش العراقي فإنّ المجموعات على ساحة الشام لا زالت تخضع لقيادات متعدّدة، وهذه تدّعي التنسيق مع القيادة العسكرية ضمن مواقع تواجدها، من وجهة نظر محايدة، لا بدّ من تطوير ذلك إلى تنظيم موحد، وقيادة موحدة تخضع بدورها إلى القيادة العسكرية العليا – ضمن انضباط عسكري دقيق، والتزام بخطط رئيسة وخطط بديلة لتأتي النتائج إيجابية تماماً لمصلحة الدولة والشعب.

الحديث عن جبهة شعبية لمقاومة الإرهاب، حديث متداول ومطروح، ويأخذ طريقه إلى التطبيق الجدي، ولأنه ضرورة اجتماعية ووطنية فهو موضوع دراسة جرى اعدادها في كواليس الحزب السوري القومي الاجتماعي، وقد يكون تمّ تعميمها وطرحها ضمن لبنان على الأحزاب والمنظمات الاجتماعية الوطنية، وتتضمّن الخطة تعميم المشروع على بقية كيانات الأمة – الشام – الأردن – فلسطين – العراق... ليأخذ منحى الجبهة الشاملة في وجه التنظيمات التكفيرية الإرهابية التي تستهدف البنى المجتمعية ضمن سورية الطبيعية بالتفتيت والشرذمة خدمة للمشروع الصهيو – ماسوني المعادي، وهو مشروع يتنباه ويدعمه الغرب بما يملك من قوى إعلامية وعسكرية واقتصادية، والمؤسف هو الموقف العربي المساند لهذا المشروع في وجه مشروع النهوض الوطني التحرّري الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وثرواته.

الجبهة الشعبية لمقاومة الإرهاب ضرورة ملحة، وهي الردّ الطبيعي والمنطقي على تحالف القوى التي تستهدف وجود الأمة، هذا التحالف القائم على اجتماع التناقضات بهدف تخريب المجتمعات كأولوية، أما الأهداف الأخرى فهي عديدة أهمّها تعميم التعصّب والحقد وتفعيل الارتزاق والجهل بحقوق الوطن والمواطنة، تساهم في ذلك التربية الاجتماعية المتخلفة المنغلقة على أفكار من الماضي، وقد قصّرت الدول كثيراً في مكافحتها أو تغاضت عن ذلك، وربما سمحت بحسن نية في انتشارها فأدّت إلى تخريب شريحة واسعة من الجيل الشاب على مساحة الوطن، وستعاني أجيال بعد ذلك قبل أن تتمّ المعالجة وتصحيح الأفكار الشوهاء التي يجري تسويقها عبر إعلام يسيطر على أغلب الساحة، الجبهة الشعبية لمقاومة الإرهاب لا تقتصر على العمل العسكري، بل يجب أن تكون الأولوية للإعلام ومحاربة الأفكار الظلامية بثقافة الانفتاح وقبول الآخر، واقتصادياً بإنصاف العمل وتحقيق تكافؤ الفرص، ومساعدة الحكومات في محاربة الفساد وليس تعميمه، وهي مهام كبيرة تحتاج إلى نفوس كبيرة، وتضحيات عظيمة ليكون حصادنا النجاح.

الجبير بلسان «إسرائيلي» ... (تتمة ص1)

على الإرهاب. ولو عدنا إلى ما ورد في البيان الرسمي السعودي، فسنجد عرضاً لرؤيا سعودية تقول إنّ آل سعود مستعدّون للتعاون مع الرئيس الأسد وحكمه وجيشه لحلّ سياسي في سورية وفي الحرب على الإرهاب وأن تتمّ ترجمة ذلك كما قال المصدر الرسمي بوقف كلّ دعم للمعارضة السورية والتعاون لمحاصرة المجموعات المتطرفة والإرهابية، إنْ قبل الرئيس الأسد طلباً سعودياً صرّح به المصدر الرسمي وقوامه انسحاب حزب الله ومؤيديه من المتطوّعين من سورية، وبغضّ النظر عما أورده المصدر من أن هدف الطرح كان إحراج ممثل الأسد وما وصفه بتعريته أمام الروس، وهو ما نستطيع أن نقوله له بعد لقاء الجبير لافروف، تكتشفون غباء سياساتكم ورهاناتكم مرة أخرى، إذا كانت هذه حساباتكم فهل نجحت التعرية يا صاحب السمو؟ ونسأل، لو تغاضينا عن فذلكة المصدر وتفلسفه بالتعرية، وهو مصطلح محبّب «سياسياً» للمصدر الرسمي كما يبدو من البيان لتكراره مراراً، فنقول ماذا لو فكر اللواء علي المملوك كما قال المصدر أنه طلب وقتاً للتفكير، وقال بعد التفكير إنّ سورية موافقة، هل هذا يعني أنّ ما قاله الجبير ما كان ليُقال؟ وما كان آل سعود يرون أن لا مكان للأسد في الحلّ السياسي؟ أم أنّ الأمر له صلة باعتبارات أخرى؟

– المنطق يقول أنّ البيان الصادر عن المصدر، كان تعبيراً عن صراع داخلي في المملكة لتبرير ما قبله ولي ولي العهد وما سار به من تفاهمات، وأنّ ما قاله الجبير هو حصيلة هذه الصراعات، خصوصاً بعد المداخلة «الإسرائيلية» التي نشرها موقع «الموساد» الإسرائيلي ضمن تقرير مفصل عن التفاهم الروسي الأميركي السعودي الإيراني على حلّ في سورية يضمن بقاء الأسد، وتحذيره للسعودية من القبول بالسير في التفاهم ملوّحاً بإمساك الأردن ومنعه من التعاون وبمنع السعودية من ضمان تطبيق أيّ تفاهمات عبر السيطرة الإسرائيلية الأردنية على جبهات القتال جنوب سورية، والإشارة اللافتة في المداخلة الإسرائيلية إلى الرهان على عادل الجبير محبوب الإسرائيليين وموضع ثقتهم لتغيير الاتجاه.

– بالتزامن مع الموقف السعودي، تعلن تركيا ليل أمس بلسان وكيل وزارة الخارجية أنّ تفاهماً تمّ مع الأميركيين على إقامة منطقة عازلة شمال سورية، وخلال ساعتين تردّ الخارجية الأميركية بتكذيب الكلام التركي وتقول لا وجود لشيء اسمه منطقة عازلة، وتعلن «إسرائيل» استعدادها للتعاون مع تركيا عسكرياً في مواجهة التحديات المقبلة في المنطقة، ما يوحي أنّ «الإسرائيلي» مرة أخرى على الخط.

– الواضح أنّ زمن التسويات الذي تعاقد عليه الثلاثي الروسي الأميركي الإيراني، ما بعد إقلاع التفاهم النووي، يواجه سعياً «إسرائيلياً» لتفعيل الثلاثي الإسرائيلي التركي السعودي، وأنّ الحركة التركية المنفعلة تتوقف قيمتها على درجة التورّط السعودي، وواضح السعي التركي إلى تغيير الوضع في سهل الغاب شمال غربي سورية، وواضح أيضا أن الردّ سيكون في الميدان، لإعادة الصواب إلى بعض العقول المتغطرسة، وربما أنّ اليمن سيكون على موعد مع التصعيد أيضاً بعد وهم الانتصار الذي بدأ يراود آل سعود هناك، كما الأكراد مع حرب ردّ اعتبار بعد عودة بخار عظمة السلطنة إلى رأس أردوغان.

ناصر قنديل

لجنة القرار ... (تتمة ص1)

ويمكن من منطقة القلمون أيضاً استهداف الغوطة الشرقية بإطلاق المدافع قصيرة المدى على نحو سهل.

وتكشف المصادر عينها انه في تلك الفترة كانت الحكومة السورية أرسلت إلى الأمم المتحدة رسائل رسمية تكشف عن سيطرة مسلحين على معامل كيماوية أو يوجد فيها مواد تستخدم في تصنيع أسلحة كيماوية. وآنذاك طلبت الحكومة السورية تدخل الأمم المتحدة لمنعهم من الحصول على هذه المواد ووضع هذه المعامل ضمن حظر دولي للحؤول دون سيطرة المسلحين على المواد الموجودة بداخله.

وترى هذه المصادر وفق تسريبات من كواليس الأمم المتحدة أن القرار 2235 يضمر إطلاق جهد دولي لكشف ممارسات «جبهة النصرة» الإرهابية على مستوى استخدامها لأسلحة محرمة وذلك لتحقيق هدفين؛ الأول توجيه ضربات موجهة لخصومها داخل المعارضة في إطار سعيها لاستقطاب كل طيفها. والثاني القيام بضربات كيماوية أو بغاز الكلور من أجل اتهام الجيش العربي السوري بارتكابها. والهدف من ذلك خدمة هدف وضعته حينها جهات إقليمية، ومفادها افتعال مبرر أخلاقي كبير يؤدي إلى إحراج البيت الأبيض ودفعه لأخذ قرار بالتورط العسكري في سورية، وهو أمر لم يظل يرفضه باراك أوباما في حينه على رغم وجود ضغوطات أميركية داخلية عليه مدعومة من حلف ما يسمى بأصدقاء الشعب السوري ومن «إسرائيل»، كانت تدعوه لتغيير رأيه في قضية عدم التدخل العسكري في سورية.

وتخلص هذه المصادر إلى القول إن التوقع هو أن تنجز لجنة القرار 2235 خلال فترة زمنية قصيرة، وأغلب الظن أن يتم في شكل خاص إماطة اللثام عن ممارسات لـ«جبهة النصرة» بخصوص استعمالها الأسلحة الكيماوية، علماً أن بعضها يوجد معلومات سابقة في شأنه، لكن القرار أولي لم يكن في حينه جاهزاً لغسل يده من «النصرة» وكان لا يزال يراهن على استخدامها كحصان طروادة لإسقاط النظام السوري.

غداً سوف يتم فضح ارتكابات «النصرة» دولياً، ولكن متى يتم فضح الذين غطوا جرائمها تحت عنوان أنها راس حربة «الثورة السورية».

يوسف المصري

أردوغان يقود تنظيم «داعش» شخصياً!

■ غسان يوسف

يقول منسق التحالف الدولي للحرب على «داعش» الجنرال جون آلن: «إذا ما قرّر الأتراك أن يدخلوا الأراضي السورية، فقد شرحنا لهم بأنهم سيفعلون ذلك منفردين».

تركيا واستناداً إلى الفقرة الرابعة من ميثاق حلف شمال الأطلسي عمدت إلى استدعاء حلف الناتو إلى مشاورات سياسية في بروكسل، لكن بروكسل خيّبت أمل أردوغان ولم تذهب إلى أبعد من تقديم بيان مشترك، يدعم مواجهة «داعش»، مع التحفظ، على «الردّ غير المتناسب» ضدّ الأكراد في جبال قنديل في العراق.

ما يريده أردوغان من الانضمام إلى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم «داعش» الإرهابي، ليس محاربة «داعش» كما يدّعي، بل الانتقام من حزب العمال الكردستاني الذي ساند وحدات حماية الشعب الكردي في حربها ضدّ «داعش»، ومنع الأكراد من وصل عفرين مع منطقة عين العرب، واستثمار ذلك داخلياً للذهاب إلى انتخابات مبكرة وكسب أصوات القوميين الأتراك، أو تأمين ائتلاف حكومي مع حزب الحركة القومية المعادي لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي ورئيسه صلاح الدين ديمرطراش.

المعركة الحقيقية التي يهرع إليها الأتراك في سورية ليست ضدّ «داعش» رغم ما جرى في سوروتش والتهديدات الأمنية، لكنها معركة قبل كلّ شيء ضدّ الأكراد السوريين، والتصدّي لهم لعدم بناء دولة كردية محتملة.

وهو ما يؤكد ما قاله قيادي داعشي من أصل تركي من أنّ الهجمات، التي أعلن الجيش التركي تنفيذها ضدّ تنظيم «داعش» في سورية، لم تؤدّ إلى خسائر مهمة للتنظيم، لأنّ الجيش التركي يقصف المقرّات القديمة والمناطق الفارغة، وأنّ القصف ليس جدياً، مؤكداً أنّ تنظيمه لا يعتبر نفسه في حالة حرب مع تركيا...

وأضاف الداعشي أنّ هناك ما يقارب ألف شخص ضمن تركيا بايعوا تنظيم «داعش»، من بينهم أناس متزوجون من داعشيات، مشيراً إلى معدل انضمام عال من الأتراك إلى صفوف التنظيم.

الهدف الآخر لأردوغان هو اقتصادي، أيّ تأمين وصول النفط السوري المسروق من سورية بواسطة «داعش» إلى شركة ب. م. ز المحدودة، التي يملكها ابنه بلال بدلاً من شركة الشحن المملوكة للملياردير التركي– الأذربيجاني مبرز غوربان أوغلو.

أما الهدف الأهمّ عند أردوغان فهو إقامة «منطقة آمنة» للمجموعات الإرهابية التي تقاتل الجيش السوري، والتي لا تختلف في الفكر والعقيدة عن «داعش» أو ما يطلق عليها (المعارضة المعتدلة)!

يقول الكاتب الفرنسي تييري ميسان إنه إذا ما توصل القضاء التركي إلى وجود روابط بين أردوغان وبين تنظيم «القاعدة»، فلن يكون هناك أدنى شك بأنّ أردوغان هو من يقود تنظيم «داعش» شخصياً، وهو الذي أوكل القيادة التنفيذية لـ«داعش» إلى كلّ من أبي علاء العفري، وفاضل الحيالي (الملقب أبو مسلم التركماني) وكلاهما تركماني، ويعمل لدى المخابرات التركية. أما بقية أعضاء قيادة أركان التنظيم فأغلبهم من التركمان والشيشان الذين أتوا من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق...

العراق ينتفض ... (تتمة ص1)

وعندما صاغ بول بريمر بالتعاون مع مراكز البحث الصهيوني والأميركي معادلته السامة لتقسيم العراق على أساس طائفي وإغراق البلاد في لجة التميز والفساد، كان من الطبيعي أن يتحطم سلّم القيم الإنسانية والأخلاقية في العراق، فتنفلت الغرائز والعصبيات ويسطو أهل النفوذ والكلمات المعسولة على ثروات البلاد ومداخيلها المباشرة، فتتضخم ثرواتهم في شكل أسطوري وتظهر ملامحها في لندن وقبرص وبيروت، وتنسحق الجماهير الشعبية وتجد نفسها محرومة حتى من الرواتب الضئيلة والخدمات الصحية والتربوية والإسكانية المتردّية، متروكة على قارعة الطريق محبطة ومحطمة لا أحد يسأل عنها أو عن أولادها، حتى إذا أطلّ فصل الحرّ وتحوّلت المنازل إلى أفران مستعرة بغياب المياه والتيار الكهربائي، شعر الأهالي بالاختناق والسخط فخرجوا عفوياً إلى الشوارع يهتفون ضدّ الفساد والإهمال، ولكن هذه المرة خارج التعليمات والتوجيهات والشعارات المعدّة سلفاً.

ومقابل زخم التظاهرة واتساعها برز هزال السلطة المنقسمة على نفسها الخجلى من ممارساتها فما كان من المسؤولين سوى الاعتراف بشرعية المطالب وشرعية التحرك في محاولة منهم لاستيعاب الانتفاضة، ومن ثم تحويلها إلى قاعة الانتظار.

على هذا الأساس تحرك العبادي بدهاء وسرعة، ولكن تحركه وانْ بلسم الجراح لبرهة إلا انه لن يؤتي ثماره ما لم يأخذ أبعاده كاملة على طريق معالجة المشاكل من جذورها دونما خوف أو تردّد، خصوصاً أنّ الذين يقفون في وجه الحلّ هم الذين يتحكّمون بمفاصل السلطة ولم يسقطوا فجأة بالمظلات على بغداد.

فإذا كان حيدر العبادي مصمّماً على سحق المعادلة الطائفية وكسر معادلة الصهيوني بريمر، واستعادة الوحدة الوطنية العراقية، وحفظ حقوق وكرامات جميع مكونات الشعب العراقي، فسيكون قد وضع نفسه على الطريق الصحيح لا لحلّ الأزمة الملتهبة اليوم فحسب، وإنما أيضاً لحلّ الأزمة الكبرى التي يعاني منها العراق والتي من خلالها تسرّب تنظيم «الدولة الإسلامية ـ داعش» ليحوّل العراق إلى منطقة مضطربة تستقبل فاجعة لتودّع كارثة.

وإذا كان حيدر العبادي مصمّماً على انتشال العراق من الأزمة الاقتصادية المتمادية حيث السطوة للفساد والرواتب الضخمة أو الوهمية لا فرق، وحيث السيادة للوائح المزيفة والصفقات الورقية، فليس أمامه سوى الاستعانة بالقضاء النزيه لتقويض مملكة اللصوص الجدد الذين جعلوا لص بغداد القديم ينكفئ في جحره خجلاً مما يجري في الأروقة الرسمية وحواليها.

إنّ الجماهير العربية التي تعوّل على بغداد ودورها التاريخي في مقاومة الصهيونية والاستعمار وكلّ أشكال الغلوّ والعنف والإرهاب، ترى بارقة أمل كبرى في تحرك الجماهير العراقية والشعارات السلمية التي ترفعها في وجه الفساد والانقسام.

والجماهير العربية التي تؤيد وتساند هذه المطالب ترى فيها خريطة طريق لإصلاح الوضع في العراق وانتقاله إلى العمل الايجابي الوحدوي التصالحي في منطقة عربية حيوية يريدون لها أن تدفن نفسها بنفسها في متاهات الفوضى والفقر والانهيار.

بشارة مرهج

تدجين المجتمع (تتمة ص1)

الذي يكبّل مجتمعنا واقتصادنا أن نملأ الساحات لأجله؟ ألا تستحق اللامركزية الإدارية ذلك؟ ألا يستحق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، المعلّق منذ أكثر من سنة، والذي يعطي المواطن الحق في الإطلاع على خفايا المال العام وعلى كيفية صرف الضرائب التي يدفعها؟ ألا تستحق فرص الإنتاج ثورة تهدّد عروش الجميع، فرص الإنتاج التي تبقى الأمل الأساسي في بقاء شبابنا على هذه الأرض؟

منذ مدة صدر حكم قضائي بحق المسؤولين عن قضية الباخرة «لطف الله 2»، اثنان سوريان متواريان عن الأنظار أما اللبناني الثالث الذي أدخل الأسلحة وقبض رشوة وهو يعرف ما هي البضاعة وغيّر المانيفستو وزوّر بيانات الباخرة أتى حكمه 6 أشهر سجن وغرامة 500 ألف ليرة لبنانية، ومرّ الحكم مرور الكرام. إنسان هدّد المجتمع وقبض رشوة تأتي عقوبته بهذا الشكل، أفلا نشجع الفساد بذلك؟ فهل شعر من يقوم بهذا العمل يومياً بالخوف والرهبة مما يقوم به؟ بالطبع كلا.

يبدو أنّ كلّ هذا لا يستحق، حتى فضيحة النفايات بلعها الشعب اللبناني ونام عليها، من دون الرغبة في القيام بأيّ شيء، حتى اقتراحات الفرز من المصدر والذي كتبت حوله مقالاً بعنوان «الفرز المنزلي اليوم قبل الغد» قابله البعض بالقول إننا نحلم، وأن لا تجاوب سيتمّ في موضوع الفرز المنزلي. حتى الفرز المنزلي والذي هو الأساس في كلّ المجتمعات نتعامل معه في لبنان باستخفاف ولا أحد على استعداد لتغيير طريقته القديمة. لا خلاص لمشكلة نفاياتنا من دون الفرز المنزلي أو حتى أقله فرز النفايات العضوية عن باقي المواد مما يوفر العديد من الآثار البيئية. فالفرز المنزلي في المرحلة الأولى يساعد من يودّ جمع هذه المواد، ومن الممكن تخزينها من دون انبعاث الروائح، وحتى تصبح ذات قيمة أكبر إذا أردنا تصديرها.

أما أكثر ما يثير العجب أن كلّ من تطرّقوا إلى الموضوع لم يطرحوا حلولاً جذرية للمعالجة، فإعادة التدوير وحدها لا تكفي، والطمر وحده كارثة بيئية، وما زلنا نستبعد طرق الحرق من دون الإطلاع على التقدّم الكبير الذي سلكته هذه الوسائل في الدول حول العالم.

ولم ندرك بعد أن أساس مشكلتنا هو احتكار هذا القطاع وتسليم رقبتنا لشركة واحدة تبتزنا مع الوقت لعدم وجود بديل كما هو حاصل اليوم، فنهوى إعطاء الحصرية لشركة واحدة لتفرض شروطها، وترى نفسها مع الوقت غير مضطرة لتطوير أدائها وأسعارها لأنها لا تتنافس مع أحد. لم ندرك بعد أن هذا القطاع هو صناعة بحدّ ذاته، حيث من حق كلّ المناطق أنْ تتنافس وتبتكر حلولاً من ضمن الشروط البيئية المعتمدة عالمياً، وبعد الأزمة سننتهي من «سوكلين» لنخترع «سوكلين» أخرى. وقبل استفحال الأزمة كتبت مقالاً تحذيرياً في «الأخبار» بتاريخ 2015/1/15 تحت عنوان: «معالجة النفايات: محاصصة أم سوق تنافسية؟» وأشرت فيه إلى «أن كلّ اتحاد بلديات (أو محافظة) يجب أن يؤمّن قطعة أرض للمعالجة. بعدها تجري مناقصات شفافة لإشراك أكبر عدد من شركات القطاع الخاص. تُقدّم الأرض للشركة الفائزة، المعالجة هنا تعني جمع الزبالة وفرزها لبيع ما يمكن بيعه، وحرق أو طمر ما لا يمكن بيعه عن طريق شركات القطاع الخاص التي أمّنت مطامر ومحارق وفق المواصفات العالمية، بالتالي يجب ألا تتعدى كلفة الطن 40 دولاراً، لأنّ الشركة التي ستجمع ستستفيد من بيع النفايات، أما ما لا تستطيع بيعه فتذهب به إلى المطامر والمحارق المملوكة من القطاع الخاص، وتدفع أكلاف التخلص من البقايا بحسب الأسعار التنافسية المطروحة». وهذه المطالب نفسها يطرحها المجتمع المدني اليوم.

أما الغريب اليوم فهو غياب المساءلة في ما خصّ المناقصات الجارية وطريقة إدارتها والشفافية المعتمدة وشروطها، وكيف ستختلف طريقة معالجة النفايات عبر هذه المناقصات عن الطريقة السابقة، والأسوأ هو طريقة إدارة هذه المناقصات، فمثلاً من يودّ الإطلاع على دفتر الشروط الخاص بتلزيم النفايات عليه دفع مبلغ 15000 دولار أميركي للإطلاع على الشروط. بالتالي بدأ غياب الشفافية من هنا، عبر عدم إشراك كلّ فئات المجتمع، ومن أمثلة المناقصات مثال مناقصات الخليوي التي استبعدت فيها شركة «أوراسكوم» عن المناقصة بسبب تأخرها ربع ساعة عن موعد تسليمها المستندات المطلوبة، شروط عشوائية توضع ولا من يسأل أو يحاسب.

ما زلنا نعالج مواضيعنا بالذهنية ذاتها، وما زلنا لا نبتدع الحلول ونرضخ بأن يقرّروا عنا في كلّ شيء عبر احتكاراتهم وحصصهم. نقبل بأن نكون خارج المعادلة، فلم يعد يستفزنا شيء، أو يزعجنا شيء، فتقلّصت أحلامنا وأهدافنا إلى حدود ضيّقة جداً! هكذا يتمّ تدجين المجتمعات، وهكذا تنتصر المصالح الكبرى!

فادي عبّود